

مشروعات في أبوظبي تخفض الانبعاثات 24.5 مليون طن سنوياً 4



أكد المهندس عويضة مرشد المرر رئيس دائرة الطاقة في أبوظبي، أن قطاع الطاقة في الإمارة ملتزم بدعم توجهات دولة الإمارات بشأن أجندة التغير المناخي العالمي والتحول لنظم الطاقة النظيفة والمتجددة والحفاظ على البيئة واستدامتها.

وقال في حوار مع وكالة أنباء الإمارات «وام» بالتزامن مع انعقاد الحوار الإقليمي الأول حول الطاقة والتغير المناخي في مدينة أبوظبي والذي ينعقد قبيل قمة القادة للمناخ في العاصمة الأمريكية واشنطن هذا الشهر وتمهيداً لانعقاد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ نوفمبر المقبل في مدينة جلاسكو بإسكتلندا. وذكر المهندس عويضة مرشد المرر، أنه بفضل توجيهات القيادة الرشيدة تقوم أبوظبي ودولة الإمارات بجهود رائدة للإيفاء بالتزاماتها نحو تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والحد من ظاهرة التغير المناخي وتحقيق أعلى معدلات الاستدامة في قطاع الطاقة من خلال الاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجددة وتنويع مصادر الطاقة بما فيها الطاقة النووية السلمية مع تعزيز كفاءة الطاقة وتوظيف السياسات واللوائح بما يخدم الاستغلال الأمثل للموارد وترشيدها من أجل الأجيال القادمة.

قال عويضة المرر، إن دائرة الطاقة في أبوظبي تعمل في إطار تحقيق أهداف دولة الإمارات البيئية والمناخية من خلال

توظيف جهودها في إيجاد فرص أكثر استدامة لقطاع الطاقة وتبني أحدث النظم العالمية لتنظيم القطاع والارتقاء به على كافة المستويات والعمل على خلق بيئة مواتية لإقامة المزيد من مشروعات الطاقة والمياه التي تسهم في تعزيز مكانة أبوظبي عاصمة عالمية للاستدامة

ولفت المرر إلى أن دائرة الطاقة ومنذ تأسيسها تعمل على تطوير السياسات واللوائح التنظيمية التي تشمل أهدافاً حيوية تدعم بقوة مساعي الدولة لإيفاء بالتزاماتها تجاه اتفاقية باريس للمناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال العديد من الجهود التي يأتي من بين أهمها اعتزام الإمارات خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 23.5% بحلول عام 2030.

وأشار إلى أن دولة الإمارات اتخذت العديد من الإجراءات للتخفيف من التغيرات المناخية منها إطلاق الخطة الوطنية للتغير المناخي الهادفة إلى تحديد إطار عمل للتحكم في انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع تداعيات التغيرات المناخية، إضافة إلى إطلاق الاستراتيجية الوطنية للطاقة 2050 الهادفة إلى زيادة حصة الطاقة النظيفة والمتجددة إلى 50% من مزيج الطاقة المحلي بحلول عام 2050 وخفض الانبعاثات الكربونية من إنتاج الكهرباء بنسبة 70% ورفع %كفاءة الاستهلاك الفردي والمؤسسي بنسبة 40

وأوضح المهندس عويضة مرشد المرر، أن دائرة الطاقة تعمل على تنفيذ توجيهات حكومة أبوظبي لتحقيق رؤية الإمارة التي تنسجم أهدافها مع الأهداف الوطنية الخاصة بمستقبل قطاع الطاقة وتعزيز الاستدامة والحفاظ على البيئة.. مضيفاً أن الدائرة أطلقت العديد من المبادرات في هذا الصدد منها استراتيجية أبوظبي لإدارة جانب الطلب وكفاءة استخدام الطاقة 2030 والتي تهدف إلى تحقيق فوائد اقتصادية وبيئية كبيرة وضمان استقرار منظومة الطلب على الطاقة واستدامة مصادرها في الإمارة

توفير 19 ألف جيجاوات

وتهدف استراتيجية أبوظبي لإدارة جانب الطلب وكفاءة استخدام الطاقة 2030 إلى توفير 19 ألف جيجاوات ساعة من الطاقة كافية لتزويد 100 ألف وحدة سكنية بالطاقة طوال العام، إضافة إلى توفير 480 مليون متر مكعب من المياه توازي 200 ألف حمام سباحة أولمبي والذي سيؤدي إلى تجنب انبعاث أكثر من 9 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي وهو ما يعادل إزالة 1.5 مليون مركبة من الطرقات لعام كامل

وتبلغ استثمارات أبوظبي لتحقيق أهداف استراتيجية الإمارة لإدارة جانب الطلب وكفاءة الطاقة 2.3 مليار درهم. وكجزء من الاستراتيجية عملت الدائرة على برنامج «إعادة تأهيل المباني» وبرنامج «كفاءة استخدام المياه وإعادة استخدام المياه» بالتعاون مع شركائها في القطاع وبالشراكة مع القطاع الخاص من أجل رفع كفاءة استخدام الطاقة والمياه وترشيد النفقات الحكومية وتخفيض التكاليف على ملاك المباني وخلق فرص الاستثمار والتمويل، إضافة إلى خلق العديد من الوظائف المتخصصة التي تسهم في تنفيذ مشاريع كفاءة الطاقة في الإمارة

محطة براكة

وأشار إلى أن تشغيل محطة براكة للطاقة النووية السلمية يسهم بشكل كبير في تعزيز تنويع مصادر الطاقة وبخاصة الاعتماد على الطاقة النظيفة؛ حيث من المتوقع بعد التشغيل التام للمحطة أن تحد محطة براكة من الانبعاثات الكربونية في الدولة بواقع 21 مليون طن سنوياً ما يعادل إزالة 3.2 مليون مركبة من الطرقات.. لتسهم أربعة مشاريع استراتيجية

إنتاج الكهرباء بأبوظبي في خفض الانبعاثات الكربونية بأكثر من 24.5 مليون طن سنوياً

وأشار إلى جهود دائرة الطاقة في مختلف القطاعات من أجل خفض الانبعاثات الكربونية، منها إطلاق «سياسة المياه المعاد تدويرها» بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من المياه المعاد تدويرها والمساعدة في الجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على الموارد المائية الأخرى في إمارة أبوظبي والتقليل من الاعتماد على تحلية المياه المستهلكة للطاقة

كما أشار إلى إصدار الدائرة اللائحة التنظيمية لأنشطة تبريد المناطق واللائحة التنظيمية لنطاق تطبيق تبريد المناطق الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومن شأن تلك اللوائح التنظيمية أن تسهم في خفض الانبعاثات الكربونية بما يقارب 3.25 مليون طن سنوياً. وإلى جانب توحيد معايير الأداء والجهود التنظيمية وتوفير أعلى مستويات الجودة وتنافسية الخدمات وحماية حقوق المستهلكين، تشمل اللائحتان بنوداً خاصة تدعم كفاءة الطاقة وترشيد الاستهلاك وحماية البيئة

كما أطلقت دائرة الطاقة «سياسة إنتاج الطاقة من النفايات» من أجل ضمان استدامة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة والإيفاء بالتزامات القطاع تجاه زيادة الطلب على الطاقة خلال السنوات المقبلة بشكل مستدام يراعي كافة المعايير البيئية والمناخية

وأطلقت كذلك الدائرة مبادرة «السندات الخضراء» لتوفير خيارات التمويل وإعادة التمويل الخضراء للمشاريع المستدامة في أبوظبي وترسيخ مكانة أبوظبي كمركز جديد للاستثمار في المشاريع المستدامة بمنطقة الشرق الأوسط (وإفريقيا.) و ام

مليارات درهم 9

أكد المرر، أن أبوظبي تمتلك العديد من المشروعات الرائدة عالمياً والتي تسهم في الحد من ظاهرة التغيرات المناخية، مشيراً إلى أنه في عام 2020 أنتجت أبوظبي 2.16 مليون ميغاوات ساعة من الكهرباء من مصادر متجددة في ظل استثمارات بلغت أكثر من 9 مليارات درهم في مشروعات الطاقة المتجددة مثل محطة الظفرة للطاقة الشمسية التي تعد من أكبر المحطات من نوعها في العالم وتبلغ سعتها 2 جيجاوات من الكهرباء وستستخدم ما يقارب 4 ملايين لوح شمسي لتوليد طاقة كهربائية كافية لما يقارب 160 ألف منزل في مختلف أنحاء الدولة، وستسهم المحطة في تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في أبوظبي بأكثر من 2.4 مليون طن سنوياً أي ما يعادل إزالة ما يقارب 470 ألف سيارة من الطرقات، إضافة إلى محطة نور أبوظبي؛ حيث تبلغ قدرتها الإنتاجية 1.177 جيجاواط من الكهرباء التي تكفي لتغطية احتياجات 90 ألف منزل ويقلل المشروع من الانبعاثات الكربونية للإمارة بمقدار مليون طن سنوياً وهو ما يعادل إزالة 200 ألف مركبة من الطرقات

كما تعد محطة «شمس 1» أكبر محطة لتوليد الطاقة الشمسية المركزة قيد التشغيل في العالم مساهماً رئيسياً في مساعي أبوظبي والإمارات للحد من الانبعاثات الكربونية، وذلك من خلال قدرتها على توليد 100 ألف ميغاوات من الطاقة الشمسية المتجددة؛ حيث تعمل المحطة منذ تشغيلها عام 2013 على تقليل الانبعاثات الكربونية بمقدار 175 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً، إلى بجانب «محطة الطويلة» أكبر مشروع لتحلية المياه باستخدام تقنية التناضح العكسي المستدامة على مستوى العالم؛ حيث ستبلغ طاقتها الإنتاجية القصوى عند بدء تشغيلها بنهاية عام 2022 أكثر من 900 ألف متر مكعب من المياه يومياً

